المؤتمر الدولي السنوي الثالث والعشرون لكلية الحقوق جامعة المنصورة

بعنـــوان

الأبعاد القانونية والاقتصادية لمنظومة التقاضي في القرن الحادي والعشرين

في الفترة من ٢١ - ٢٢ أبريل ٢٠٢٤م

بكلية الحقوق جامعة المنصورة

Legal and economic dimensions of the litigation system in the twenty-first century

Dimensions juridiques et économiques du système contentieux au XXIe siècle

يُعقد المؤتمر حضور فعلي و Online

المؤتمر الدولي السنوي الثالث والعشرون لكلية الحقوق جامعة المنصورة

بعنـــوان

الأبعاد القانونية والاقتصادية لمنظومة التقاضي

في القرن الحادي والعشرين

في الفترة من ٢١ - ٢٢ أبريل ٢٠٢٤م

تحت رعاية

معالي أ.د/ شريف يوسف خاطر
رئيس جامعة المنصورة

معالي أ.د/ محمد أيمن عاشور
وزير التعليم العالي والبحث العلمي

ريـــــادة

أ.د/ طارق مصطفى غلوش
نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا والبحوث

رئيس المؤتمر

أ.د/ وليد محمد الشناوي
عميد كلية الحقوق جامعة المنصورة

نائب رئيس المؤتمر

أ.د/ إبراهيم عبد اللّه عبد الرؤوف
وكيل كلية الحقوق للدراسات العليا والبحوث

مقرر المؤتمر

أ.د/ أحمد لطفي السيد
أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائي

مُقدمة

إذا كان للمتخصصين من كلمة تتعلق بجوانب الحراك الإيجابي على الصعيد التنفيذي للدولة المصرية، فلا شك أن ما شهدته مصر في الآونة الأخيرة من خطوات في سبيل تطوير منظومة التقاضي وتيسيره على المتقاضين، وبالأخص التحول الرقمي لهذه المنظومة، سوف يأتي في صدارة المشهد، وذلك باعتبار أن رقمنة إجراءات ومخرجات التقاضي بشكل عام كانت جزءاً من بنية استراتيجية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠، وأنها تقع في صميم الأهداف المنصوص عليها في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان التي أطلقها السيد/ رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي في سبتمبر الماضي. ويأتي ذلك بحق لإدراك الدولة المصرية لأبعاد الثورة التكنولوجية التي أثرت على ثقافة وأساليب التعامل بين الأفراد والمؤسسات العامة المختلفة، وعلى رأسها مرفق القضاء، الذي استجاب عاجلاً – شأنه شأن العديد من المؤسسات الحكومية – إلى التعاطي مع متطلبات التكنولوجيا الرقمية، وتم التحول من النظام التقليدي القائم على التعامل المباشر بين الأفراد والجهات القضائية المختلفة، إلى التعامل الإلكتروني عن طريق وسيط رقمي عبر مجموعة من التطبيقات صممت خصيصًا لإتمام كافة المعاملات وتحقيق التواصل ما بين المتعاملين بطريقة تتسم بالسهولة والسرعة.

وبعد أن تبنت وزارة العدل سريعًا استراتيجية تتواكب مع الثورة التكنولوجية، تهدف إلى التحول الرقمي بكافة قطاعات تلك الوزارة، وبخاصة معاملات الشهر العقاري من إصدار توكيلات ومحررات إلى نقل الملكية وغيرها من الخدمات، امتد التحول الرقمي إلى أهم أجزاء هذا المرفق وهو تسيير منظومة التقاضي. وهكذا تم الاستعانة بوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتقديم الدعم اللوجيستي اللازم لوزارة العدل ؛ بهدف العمل على تيسير إجراءات التقاضي وتحقيق مبدأ العدالة الناجزة من خلال التوسع فى تعميم مشروع ميكنة محاضر الجلسات فى المحاكم بتطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي فى تحويل الكلام إلى نص مكتوب أثناء الجلسة، بما يساعد على ضبط وحوكمة جميع عناصر المنظومة، وتم إطلاق منصة التقاضي الإلكتروني للمحاكم الاقتصادية *Electronic Litigation for Economic Courts*، والتي تُعد نواة لتعميم إجراءات التقاضي عن بُعد مواكبةً لمجريات العصر، ورغبةً في تحقيق العدالة الناجزة. وظهرت إثر ذلك مصطلحات لم تكن مألوفة من قبل في كتب القانون مثل : التقاضي الإلكتروني Electronic judiciary، والمحاكم الإلكترونية Electronic courts والقضاء الرقمي Digital judiciary ، والمحاكم الافتراضية Virtual courts . كما أسهمت النيابة العامة في ذلك التطور فيما يتعلق بتسهيل آلية تقديم الشكاوى والبلاغات عن طريق الوسائل المعتمدة لاستقبال الشكاوى عبر تطبيق WhatsApp. كما شهدنا اللجوء إلى تقنية Videoconference، في مجال تجديد أوامر الحبس الاحتياطي، وبخاصة أثناء جائحة فيروس كورونا المستجد، إلى غير ذلك من الإجراءات الجنائية التي سوف تظهر ملامحها حال الموافقة على مشروع قانون الإجراءات الجنائية المقدم حاليًا إلى البرلمان.

وتتنوع لا شك الإشكاليات بقدر التطور الذي يظهر في مجال التكنولوجيات الرقمية لاسيما التكنولوجيات الناشئة (كسلاسل الكتل المسماة بالبلوكتشين مثلاً، والتي لها تأثيرات متنوعة في مجال التوثيق بما ينعكس بالضرورة على مسائل الاثبات، لاسيما في مجال القانون الخاص.

لكل ذلك وغيره من الإشكاليات، استشعرت كلية الحقوق جامعة المنصورة، وهذا عهدها الدائم، الحاجة إلى طرحه على بساط البحث عبر مؤتمرها المعنون (الأبعاد القانونية والاقتصادية لمنظومة التقاضي في القرن الحادي والعشرين)، كي تسهم بنصيب في تمكين الدولة المصرية في بلوغ أهدافها نحو تطوير منظومة التقاضي كي تستجيب لتحديات الثورة الرقمية التي أطلت مع مطلع القرن الحادي والعشرين، وسوف تمتد طيلة عقوده.

أهداف المؤتمر:

يسعى هذا المؤتمر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من بينها :

- طرح المشكلات العملية القانونية والاقتصادية والشرعية المتعلقة بتطور منظومة القضاء.
- تناول الآليات التشريعية والاقتصادية التي استعانت بها الدول في تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي فى تطوير منظومة التقاضي.
- صياغة خطط العمل الوطنية والدولية لمواكبة الثورة التكنولوجية وتوظيفها في خدمة القضاء.
- توضيح أثر الثورة الرقمية على المجال القانوني، وبخاصة المنظومة القضائية.
- بيان مدى تأثر المجال القانوني بالتكنولوجيا الحديثة.
- التعرف على التقاضي الإلكتروني وإجراءاته، وتوضيح ماهية المحاكم الافتراضية.
- التعرف على مزايا وخصائص القضاء الرقمي والمحاكم الافتراضية وأهم التحديات والمعوقات التي تواجه عملية تطبيق القضاء الرقمي في مصر.
- تطوير مرفق القضاء والاستفادة من الثورة الرقمية في تطوير النظام القضائي المصري.
- التغلب على مشاكل القضايا المتراكمة وبطئ الإجراءات، وتحقيق العدالة الناجزة، والتي تعد من أهم القضايا المطروحة حالياً في المجتمع الدولي.
- تطبيق آليات الاقتصاد الرقمي واقتصاديات العدالة بالاعتماد على تطبيقات التكنولوجيا الحديثة.

محـــاور المؤتمـــــــر

المحور الأول: الأبعاد القانونية لمنظومة التقاضي في مجال منازعات القانون العام

*- دور المحاكم البيئية في تكريس الحماية الدستورية للحقوق البيئية.

*- أثر رقمنة الإدارة العامة على الدعوى الإدارية

*- أثر الازدواجية القضائية علي تطور القضاء الإداري .

*- ضمانات العدالة المتعلقة بالحكم القضائي وتطبيقاتها المعاصرة

*- التحكيم كوسيلة لفض المنازعات الناشئة عن مفاوضات عقود المشاركة.

*- إلكترونية التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية.

*- التطورات في قوانين الأمن السيبراني وتأثيرها علي منظومة التقاضي.

*- تحديات الروبوتات للقضاة في استخلاص النص الجنائي الصحيح .

*- مستقبل العدالة الجنائية في ضوء تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي.

المحور الثاني: الأبعاد القانونية لمنظومة التقاضي في مجال منازعات القانون الخاص:

*- تحديات العدالة الرقمية أمام المحاكم المدنية .

*- مستقبل القضاء الرقمي في التشريعات المقارنة.

*- التنظيم القانوني للتقاضي المدني عبر الانترنت.

*- التقاضي الالكتروني والعقود الالكترونية.

*- رقمنة منظومة التقاضي بالمحاكم الاقتصادية.

*- دور المحكمة الدولية لقانون البحار في تسوية منازعات النقل البحري.

*- دور التحكيم الالكتروني في تسوية منازعات عقود التجارة الدولية.

*- التقاضي الإلكتروني في منازعات التجارة الدولية.

*- إشكاليات تنفيذ اتفاقات التسوية التجارية الدولية المنبثقة عن الوساطة.

*- الاختصاص القضائي الدولي في منازعات التجارة الإلكترونية.

*- التطور التكنولوجي وانعكاساته على الإثبات في المواد المدنية والتجارية.

المحور الثالث: الأبعاد الاقتصادية لمنظومة التقاضي في القرن الحادي والعشرين:

*- التحديات والتكاليف الاقتصادية لإصلاح المنظومة القضائية وميكنة المحاكم في مصر.

*- الابعاد الاقتصادية لدمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في المحاكم.

*- تطوير منظومة المحاكم الاقتصادية في مصر وجذب الاستثمارات الأجنبية.

*- التبعات الاقتصادية للتغيرات الطارئة في منظومة التقاضي.

*- تحليل التكلفة والعائد الاقتصادي للأنظمة القضائية.

*- التقاضي عن بعد وتكلفة الفرصة البديلة.

المحور الرابع:الأبعاد القانونية لمنظومة التقاضي ذات البعد الدولي

*- التقاضي الاستراتيجي أمام المحاكم الدولية.

*- دور درجات التقاضي في نظام المحكمة الجنائية الدولية في تحقيق العدالة الجنائية.

*- وسائل التقاضي الإلكتروني فى ضوء قواعد القانون الدولي الخاص.

*- التقاضي الإلكتروني والمحاكم الالكترونية: رقمنة إجراءات التقاضي الدولية.

*- التقاضي الإلكتروني فى العقود الدولية الخاصة.

*-استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي فى تحديد المحكمة المختصة، والقانون الواجب التطبيق.

*-الاتفاقات الدولية وتطوير منظومة التقاضي الإلكتروني الدولي.

المحور الخامس : الأبعاد الشرعية لمنظومة التقاضي الرقمي

*- الجوانب الشرعية للمحاكمات الإلكترونية.

*- العدالة الناجزة من منظور الشريعة الإسلامية .

*- حكم استخدام التكنولوجيا الحديثة في الكشف عن الجرائم .

*- تطوير منظومة القضاء وسرعة الفصل في المنازعات مطلب شرعي .

*- حجية الأدلة الرقمية من منظور الفقه الإسلامي .

اللجنة العلمية:

أ.د/ صلاح الدين فوزي	أستاذ القانون العام وعضو اللجنة العليا للإصلاح التشريعي
أ.د/ أحمد شوقي أبو خطوة	أستاذ القانون الجنائي وعميد الكلية الأسبق
أ.د/ محمد محمد عبد اللطيف	أستاذ القانون العام
أ.د/أحمد جمال الدين موسى	أستاذ الاقتصاد والتشريعات الاقتصادية ووزير التعليم العالي والتربية والتعليم الأسبق
أ.د/ السيد أحمد عبد الخالق	أستاذ الاقتصاد والتشريعات الاقتصادية ووزير التعليم العالي الأسبق
أ.د/ ثروت عبد الحميد عبد الحليم	أستاذ القانون المدني ووكيل الكلية الأسبق
أ.د/ حسين عبده الماحي	أستاذ القانون التجاري وعميد الكلية الأسبق وعميد كلية المعاملات القانونية الدولية جامعة المنصورة الجديدة الأسبق.
أ.د/ رضا عبد السلام إبراهيم	أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والتشريعات الاقتصادية ووكيل الكلية الأسبق ومحافظ الشرقية الأسبق
أ.د/ محمد السيد عرفه	أستاذ القانون الدولي الخاص وعميد الكلية الأسبق
أ.د/ محمد عبد الواحد الجميلي	أستاذ القانون العام ووكيل الكلية الأسبق
أ.د/ عبد الله الهواري	أستاذ القانون الدولي العام ووكيل الكلية الأسبق
أ.د/ تامر محمد صالح	أستاذ القانون الجنائي ووكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب
أ.د/ علاء التميمي عبده ضبيشة	أستاذ ووكيل الكلية لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

مواصفات البحوث العلمية المُحكمة:

١- يجب أن تكون جميع البحوث العلمية أصلية المنشأ، ولم يتم نشرها أو تقديمها في أي ندوات أو مؤتمرات علمية سابقة.

٢- يجب أن تشتمل الصفحة الأولى على عنوان البحث، واسم الباحث، واسم المؤسسة / الجامعة، ويبدأ البحث بالملخص، ثم بقية البحث مبتدئًا بالمقدمة، ومنتهيًا بقائمة المراجع، ونسخة من البحث بصيغة *word , pdf*.

٣- **تُقبل البحوث باللغة العربية أو الإنجليزية أو الفرنسية، ويكون للبحث ملخص باللغة العربية والانجليزية بجانب صفحة الغلاف باللغتين العربية والانجليزية.**

٤- ألا يزيد عدد أوراق البحث كاملاً (بملحقاته) عن ٣٠ صفحة للبحث الواحد، شاملةً جميع الرسومات والأشكال التوضيحية والجداول وقائمة المراجع.

٥- الخط المستخدم في الأبحاث هو *Simplified Arabic* وحجم الخط (١٤ غير بارز) والهوامش نفس الخط بحجم (١٢). أما العناوين الرئيسية، فتكون بنفس الخط بحجم (16 Bold)، والعناوين الفرعية بحجم (14 Bold).

٦- تخضع البحوث المقدمة للتحكيم العلمي من قبل متخصصين في مجال البحث.

٧- البحوث غير المقبولة لا ترد إلى أصحابها.

علماً بأن أخر موعد لتلقي ملخص البحث ٢٠ فبراير ٢٠٢٤

وأخر موعد لتلقي البحث كاملاً ٢٠ مارس ٢٠٢٤

منهجية تنفيذ المؤتمر:

- عرض الأبحاث العلمية المشاركة في المؤتمر باللغات العربية أو الإنجليزية أو الفرنسية.
- نشر أبحاث المؤتمر في عدد خاص بمجلة الكلية.

المشاركون في المؤتمر:

- كليات الحقوق والقانون فى مصر والدول العربية والأجنبية.
- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
- وزارة التعليم العالي
- وزارة العدل المصرية
- مجلس النواب والهيئات التشريعية.
- مجلس الشيوخ المصري.
- الهيئات والمؤسسات القضائية في مصر والدول العربية والأجنبية.
- ممثلين عن منظمات المجتمع المدني العاملة في مصر.

رسوم المشاركة:

من داخل جمهورية مصر العربية:

٢٠٠٠جنيه مصري للمشارك بورقة بحثية مقبولة.
١٠٠٠ جنيه مصري للمشارك بدون ورقة بحثية.
٣٠٠ جنيه لطلاب الدراسات العليا بدون ورقة بحثية.

من خارج جمهورية مصر العربية والمصريين المعارين:

٥٠٠ دولار أمريكي للمشارك.
١٠٠ دولار أمريكي للمشاركة لطلاب الدراسات العليا الوافدين بدون ورقة بحثية وبدعم من الكلية.

يتم سداد الرسوم بواسطة حوالة باسم:

السيد/ أحمد عزت أحمد البيومى ـ مسئول خزينة الكلية
رقم بطاقة ٢٧٦١٢٢٥١٢٠٠٣١٦
البنك الأهلي المصري
رقم موبايل/ ٠١٠٩٣١٩٥٩٤٠

تتضمن رسوم الاشتراك:

- الاشتراك في جلسات المؤتمر.
- حقيبة الأوراق العلمية.
- شهادة بالمشاركة في المؤتمر.

استمارة تسجيل Registration

الاسم الكامل:	.....
	(لاستخراج الشهادة وبطاقة التعريف)
اللقب:	..... النوع: ذكر/ أنثى
الجنسية:	.....
جهة العمل:	.....
المركز الوظيفي:	.....
العنوان:	.....
العنوان البريدي:	.....(ص.ب) .....
الرمز البريدي:	.....
رقم الهاتف:	.....(عمل) .....(خاص) .....
رقم الفاكس:	.....
رقم الجوال:	.....
البريد الالكتروني:	.....
أرغب في المشاركة:	◯ مشاركة ببحث ◯ مشاركة بالحضور والمناقشة
عنوان البحث :	.....
لغة البحث:	◯ **العربية** ◯ الإنجليزية ◯ الفرنسية

للاستفسار والتواصل

كلية الحقوق – جامعة المنصورة
الدقهلية – جمهورية مصر العربية
هاتف ٢٢٠٢٣٦٠ (٢٠٥٠+) ٢٢٠٢٤٠٠ (٢٠٥٠+)
فاكس٢٢٠٢٤٢٠ (٢٠٥٠+) رمز بريدي ٣٥٥١٦
بريد إلكتروني lawfac@mans.edu.eg
أ/ هدى رشاد & د/ منى محمد
هاتف٢٢٠٢٣٦٠ (٢٠٥٠+) فاكس٢٢٠٢٤٢٠ (٢٠٥٠+)
موبايل: ٠١٢٢٧١٨٣٧٨٦ ٢+ ٢٠١٠٩١٣٣٠٠٣٤+